

ميشال نوفل

بعد تفكّك النظام الإقليمي العربي ماذا تغيّر في الشرق الأوسط؟

أظهرت الأعوام الممتدة من سنة ٢٠١١ حتى اليوم، انهياراً مدوياً للنظام الإقليمي العربي الذي شابه ضعف شديد منذ هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وخصوصاً بعد اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في سنة ١٩٧٨، وتأكّد هذا الانهيار منذ اندلاع ما بات يُعرف بانتفاضات "الربيع العربي"، وما تلاها من أزمة انتقالية يبرز فيها الاستقطاب الإيراني ـــ التركي، والتدخل الدولي المباشر في الإقليم، الأمر الذي غيّر معالم النظام الإقليمي للشرق الأوسط.

مقدمة

شهدت الأعوام التالية لانفجارات "الربيع العربي" (٢٠١١) مناقشة واسعة ومتشعبة بشأن مصير النظام العربي، في ضوء الديناميات المتحولة للصراع الإقليمي نتيجة اتجاهات التطبيع مع إسرائيل، وتموضع القطبين الإقليميين، إيران وتركيا، والحضور الروسي في المجال الجيوسياسي العربي. على أن البحث في تفكك النظام الإقليمي العربي، وآخر مظاهره غياب الموقف المركزي من قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، يستدعي الخوض في عدد من المسائل المفهومية المتعلقة بهذا الشأن.

المسألة الأولى تتناول التحولات الجيوسياسية والجيو اقتصادية التي طرأت على نظام العالم السياسي نتيجة زوال نواته المركزية المتمثلة في الاستقطاب الثنائي عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وانكفاء الدور العالمي للكتلة الشرقية. وقد دفع هذا التحول البنيوي إلى الانتقال من طور القطبية الثنائية إلى طور جديد عرف هيمنة أميركية لبعض الوقت، ثم ما لبث أن تملّكه نزوع نحو تعددية الأقطاب بفعل التراجع النسبي للقوة الأميركية العظمى، ودخول قوى كبرى جديدة إلى النصاب الدولي (أبرزها الصين والاتحاد الروسي والهند والبرازيل، إلخ)، وإن بقي نظاماً غير مستقر وغير محدد الآليات ما دام يرزح تحت



وطـأة أزمـة انتقاليـة[1] تتسـم بالفوضـى وعـدم اليقيـن لظهـور عناصـر جديـدة فـي البيئـة الدولية مثـل أزمـة اللاجئيـن المتفاقمـة، وتفشـي العنـف الإرهابـي الـذي تحملـه قـوى غيـر نظاميـة عابـرة لحـدود الـدول، وخصوصـاً فـي الشـرق الأوسـط، والأزمـة المناخيـة المدمـرة علـى النطـاق العالمـي الشـامل. وكان طبيعيـاً أن ينعكـس هـذا المنـاخ الجديـد فـي البيئـة الجيـو استـراتيجية العالميـة، وفقـاً للنظريـة السيسـتامية،[2] علـى جميـع النظـم الإقليميـة الفرعيـة ومنهـا النظـام العربـي، بدليـل التفاعـل بيـن الأزمـة الأوكرانيـة والأزمـة السـورية ـ وبينهمـا عـودة اللاعـب الروسـي إلـى سـاحة الصـراع والتنافـس مـع الغـرب والكتلـة الأطلسـية ـ وتفاعـلات الاتفـاق النـووي بيـن إيـران والـدول الكبـرى الخمـس، والتفاعـل بيـن الزمـن الإقليمـي والزمـن الدولـي فـي "الحـرب ضـد الإرهـاب الإسلامي".

المسـألة الثانيـة: عـدم تأخُّـر المتغيـر الدولـي فـي الارتـداد علـى ديناميـات النظـام الإقليمـي العربـي. ولعـل أوضـح علامـات هـذا التفاعـل كان الانقـلاب الإسـرائيلي الوحشـي علـى نتائـج عمليـة أوسـلو ومشـروع الدولـة الفلسـطينية تحـت غطـاء الحـرب الأميركيـة ضـد الإرهـاب عقـب هجـوم ٢٠٠١، وجمـود مفاوضـات التسـوية العربيـة ـ الإسـرائيلية وتفـكّك آليـات العمـل العربـي المشـترك، ومنهـا الالتـزام القومـي بالقضيـة الفلسـطينية، وانخـراط القطبيـن الإقليمييـن التركـي والإيرانـي فـي السياسـات العربيـة وأزماتها ومحاورهـا، وظهـور الأزمـة الانتقاليـة للثـورات العربيـة الديمقراطيـة والثورة المضادة.

وكان مـن شـأن الاندفـاع الإيرانـي والتركـي إلـى التدخـل سياسـياً وعسـكرياً فـي الأزمتيـن السـورية والعراقيـة، بعـد النجـاح الـذي حققتـه كل مـن طهـران وأنقـرة فـي الانخـراط فـي قضايـا الصـراع الفلسـطيني ـ الإسـرائيلي، والعربـي ـ الإسـرائيلي، أن يعيـد إلـى بسـاط البحـث مفهـوم نظـام الصـراع فـي الشـرق الأوسـط، والـذي قـام علـى محوريـن رئيسـيين: الصـراع الكلاسـيكي العربـي ـ الإسـرائيلي، والصـراع الإيرانـي ـ الأميركـي فـي الخليـج؛ إذ يتعيـن الآن أن نـرى مـا إذا كانـت الطبيعـة النظاميـة للصـراع فـي المنطقـة قـد تبدّلـت لتداخـل المحوريـن، وبـروز التبايـن السـنّي ـ الشـيعي علـى سـطح الجيوبوليتيـكا الإقليميـة، وحلـول سياسـة المحـاور العربيـة فـي الحـروب الدائـرة فـي سـورية وليبيـا واليمـن، مـكان العمـل المشـترك لمواجهـة التهديـد الإسـرائيلي، وأن نـدرك ثانيـاً طبيعـة التحـولات التـي طـرأت علـى المحوريـن المذكوريـن بفعـل اتجاهـات التطبيـع العربـي ـ الإسـرائيلي، والتكامـل بيـن سـلطة الحكـم الذاتـي فـي فلسـطين المحتلـة ومؤسسـات النظـام الإقليمـي العربـي. وهـذا الأمـر قـد يقـود بـدوره إلـى إعـادة فتـح النقـاش بشـأن صـورة المنطقـة وهويتهـا، بيـن عالـم عربـي وشـرق أوسـط عربـي، أو شـرق أوسـط يضـم إيـران وتركيـا (وإسـرائيل) ويفسـح المجـال لنسـق جديـد فـي التعـاون الإقليمـي حجتـه القويـة العمـل علـى تعويـض التقصير العربي أمام التحدي الإسرائيلي.

المسـألة الثالثـة: فـي إطـار المناقشـة بشـأن إعـادة صـوغ مفهـوم النظـام أو نسـق التعـاون الإقليمـي، يبـرز السـؤال عـن الوجـود العسـكري الروسـي فـي المنطقـة بعدمـا سـاهم التدخـل فـي الحـرب السـورية فـي اسـتعادة موسـكو دورهـا فـي الشـرق الأوسـط إذ كانـت تُعـدّ خـلال مرحلـة الحـرب البـاردة القـوة الأساسـية الفاعلـة فـي مواجهـة واشـنطن. فالـدور الروسـي الغالـب فـي الأزمـة السـورية، كشـف حـدود السـيطرة الأميركيـة فـي المنطقـة، كمـا أظهـر ملامـح التكتـل



جيوسياسي جديد يضع التقاطع بين روسيا وإيران وتركيا (والصين) على خط التوازن/التنافس مع الكتلة الغربية الأطلسية، الأمر الذي يوحي بتشكل استقطابات جديدة لا تزال ملامحها غير محددة لعدم وضوح طبيعة التقارب الإيراني ــ الروسي ــ السوري، وحدود التقاطع الروسي ــ الإسرائيلي.

في ضوء ما تقدم، قد نكون في أمسّ الحاجة إلى ورشة واسعة للعصف الفكري تتناول مفاهيم جديدة لمقاربة السياسة والاقتصاد والبيئة والعلاقات الدولية، في سياقات انكفاء عالم قديم، وانبلاج عالم جديد يتطلب تصورات ونظماً معرفية جديدة للإحاطة بآليات نظام إقليمي متحول عقب مرحلة طويلة من التفكك عصفت بالنظام العربي، وفقد خلالها سماته الأساسية، والتحكم في أجندته المركزية. ويمكن اعتبار انفجار الأزمة الإقليمية الملازمة لثورات "الربيع العربي" (٢٠١١) بمثابة المنعطف التأسيسي لانطلاق مسارات ترتيب إقليمي جديد يتموضع فيه بقوة الاتجاه العربي الرسمي للتطبيع مع إسرائيل، ويتفاعل فيه الدوران الإيراني والتركي، فضلاً عن عودة النفوذ الروسي عبر التدخل العسكري في سورية، وذلك كله على خلفية غياب القوة العربية المركزية القادرة على احتواء الاختراقات الخارجية، ورفع التحدي الاستراتيجي لإسرائيل.

زمن تحولات كبرى

تحدث تحولات كبرى في كل مرحلة انتقالية من مراحل التاريخ الحديث والمعاصر،[٣] ومن ذلك التحولات التي تلت الثورة الفرنسية (١٧٩٩/١٧٨٩) وأسفرت عن رؤية إنسانية جديدة إلى العالم، وعن نظام للقيم والمعايير، فضلاً عن تقلبات وثورات محلية أعادت رسم البنيات الاجتماعية الاقتصادية لدول أوروبا. كما أدت التحولات التي أعقبت الثورة الروسية (١٩١٧) وأحداث الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) وانخراط الولايات المتحدة الأميركية بقوة في الشؤون الدولية، إلى قيام مؤسسات دولية جديدة ونظام اقتصادي ومالي تستمر مفاعيله حتى الآن، من دون أن ننسى ظهور نظام للعالم ثنائي القطبية في مناخات الحرب الباردة وصعود حركة عدم الانحياز والكتلة الاشتراكية الموزعة الولاء بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية.

يعيش العالم مجدداً اليوم، تحولات كبرى في السياسة والاقتصاد والأمن والاتصالات والعلاقات الدولية، ويبدو أنه لذلك دخل مرحلة انتقالية تسودها ظواهر عنف وفوضى تجعله أشبه باللانظام، إذ تختل التوازنات والموازين وتتبدل التحالفات والاستقطابات في سياق تراجع دول عظمى وبروز قوى جديدة تندفع إلى الإمساك بمواقع، أو استعادة مواقع لها على المسرح الدولي مثل روسيا والصين وألمانيا واليابان.

ويدرك الخبراء أن العلاقة التفاعلية بين النظام الدولي والنظم الإقليمية، تجعل للأول تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في النظام الإقليمي العربي وتطور مشكلاته وقضاياه ونقاط القوة والضعف فيه، مثلما أن لمجتمعات العالم العربي ودوله ديناميات تساهم في تطور النظام الإقليمي، أو لجم تقدمه وتفككه. وأعتقد أن النظرية السيستامية تساعدنا في فهم جوهر العلاقة التفاعلية بين هيكلية النظام الدولي والنظم الإقليمية، أكانت فرعية أم تابعة أم مخترقة، علماً بأنه يمكن الحديث عن بيئة جيوسياسية تحكم النسقين/الرزنين،



وأن النظم الفرعية، أياً تكن ديناميتها الخاصة، فإنها تتلقى دفقات الحركة والتغيير من رأس هرم النظام وتتفاعل معها، كما تؤثر فيها.

المتغير الدولي/الإقليمي

لقد عرف النظام الدولي في العقود الأخيرة تطورات كبرى وأساسية تحمل في طياتها تفسيراً جزئياً لما لحق بالنظام العربي من أزمات جمعت بين الاضطراب والتأزم والتوتر والانفصال؛ سياسات العولمة الاقتصادية التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي، والتي تسببت بإضعاف هيئة الدولة على النطاق الكوني وشجعت الهويات الإثنية والعرقية والدينية، ليست بعيدة عن انفصال جنوب السودان على سبيل المثال ودفع الاتجاهات الانفصالية للحركة القومية الكردية إلى مقدم الأجندة الدولية، وإن كانت المسؤولية الرئيسية عن هذه الظاهرة تعود إلى فشل السياسة الرسمية العربية في التعامل مع مسألة الأقليات القومية أو الإثنية، مع وجوب التشديد على أهمية الالتزام بالقانون الدولي الذي يحفظ حقوق الأقليات ومنها الحكم الذاتي. وكان لافتاً أن العولمة المتوحشة تلازمت مع نشر فكرة نهاية الأيديولوجيا كمحرّك للعمل السياسي، وبالتالي صارت الهوية العربية للنظام تحتل درجة ثانوية في اهتمامات بعض النخب العربية الحاكمة أو النافذة التي وقعت تحت إغراء السياسات النيوليبرالية، أو حاولت أن تجد مصلحة لها في شرق أوسط يتسع للعرب وإسرائيل.

من التحولات الرئيسية في آلية عمل النظام الدولي، أن انهيار الاتحاد السوفياتي، وبالتالي اختلال ميزان القوى لمصلحة الهيمنة الإمبريالية الأميركية، فسح المجال للغزو الأميركي للعراق من دون أي مبرر شرعي أو قانوني سوى الزعم بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل، وذلك للعمل على تفكيك مكون أساسي وفاعل في النظام العربي، وتمهيد الطريق لاحتلال هذا البلد وسط تواطؤ دول عربية وازنة ساندت الخطوة الأميركية التي ستؤدي إلى ولادة الدويلة الكردية في شمال العراق، واختراق إيران لنسيج العلاقات العربية/العربية.

ومن هذه التحولات أيضاً، وإن بفارق زمني يُحسب له حساب، أن دولة مثل الصين كانت تُعتبر من دول الصف الثاني عالمياً أو من القوى الناشئة، تصعد إلى موقع متقدم على قمة الهرم الدولي، وأن القطب الأميركي الذي كان مهيمناً هيمنة كاملة خلال فترة محدودة، يحاول ألاّ يترك للقوة الصاعدة سوى تلك الفسحة التي قد تعوّض تراجع مكانته وتقهقر فاعليته، أو يحاول تأخير هذا المسار الحتمي للصعود. لكن ما يهمنا في جدلية الصعود والهبوط هذه بين أميركا والصين، أنها ربما توفّر تفسيراً استراتيجياً لاتجاه الولايات المتحدة تحويل المحور المركزي لسياستها الخارجية من الشرق الأوسط إلى شرق آسيا/الباسيفيك، وذلك في وجه التهديد المتصور عن "العملاق الصيني" الخارج من القمقم، علماً بأن هناك اتجاهاً داخل المؤسسة الحاكمة الأميركية يدافع عن فكرة أن روسيا هي التي تمثل "العدو الرئيسي" وليس الصين؛ كما يمكن أن تفسّر عملية فك الارتباط المتدرجة للولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط. ولا يغيّر في دينامية هذا الاتجاه، أن تلجأ إدارة الرئيس ترامب إلى تدابير تكتيكية، في شرق سورية، سعياً لإقامة جدار عازل عن الحدود العراقية بهدف احتواء تمدد النفوذ الإيراني؛ بل أميل إلى الاعتقاد أن دفع



المواجهة مع إيران إلى مستوى غير مسبوق، لا يعود إلى ما تمثله من تهديد للمصالح الأميركية فحسب، بل إلى عملية الترابط الوثيق بين بكين وطهران في مجال التسلح وتطوير صناعة النفط أيضاً.

لكن عملية فك الارتباط هذه وما تثير من هواجس لدى حلفاء أميركا في المنطقة، لا تعني التخلي عن المصالح الأميركية الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وفي مقدمها التزام أمن إسرائيل وحمايتها وتأمين تفوقها الاستراتيجي، وصولاً إلى الانحياز الكامل في نسخته الترامبية إلى جانب السياسات والخيارات الإسرائيلية في شأن القدس والاحتلال والاستيطان، علاوة على التهديد بإعادة النظر في التسوية النووية مع إيران، الأمر الذي يوضح بعض الشيء لعبة التوازن الأميركية في النزاع السعودي ـ القطري، وانتعاش نزعة التدخل المباشر في الشؤون الإقليمية، بين حين وآخر، كما هي حال المساهمة المحدودة في الحرب ضد "داعش"، وبعدها عملية الجدار العازل على الحدود العراقية في شرق سورية بواسطة وحدات كردية حليفة بذريعة احتواء "الخطر الإيراني".

خلال العقد الأخير أخذت الزعامة الأميركية على العالم الغربي تتراجع لأسباب داخلية وخارجية في آن واحد،[4] وقد جسّدت إدارة أوباما ظاهرة التراجع وفقدان السيطرة على المنظومة الغربية، بحيث وُصفت السياسات المتبعة من طرف هذه الإدارة بالضعيفة والمترددة، بل الفاشلة.[5] واعتُبرت هذه السياسات في ترجمتها العربية، ومنها التخلي عن حماية معسكر الاعتدال العربي (مصر وتونس والسعودية)، عاملاً مؤثراً في انتكاسات هذا المعسكر في إبان ثورات "الربيع العربي".

إلاّ إن سياسات إدارة أوباما جاءت في سياق محاولة للترميم والحد من الخسائر الناتجة من انتكاسات إدارة بوش الابن في العراق وأفغانستان، وتداعيات السياسة الإسرائيلية في حربَي لبنان وغزة (٢٠٠٦ و٢٠٠٨)، والأزمة المالية العالمية التي هزّت العولمة.

في المقابل، ظهرت مؤشرات إلى ميزان قوى متغيّر عالمياً، جرّاء تصدّع الهيمنة الأميركية ـ الأوروبية أمام تقدم أدوار روسيا والصين والهند وإيران وتركيا وجنوب أفريقيا والبرازيل. وكشفت حملة الانتخابات الرئاسية بين دونالد ترامب وهيلاري كلينتون، ثم سردية ترامب ومعاونيه، عوارض التفكك الذي ضرب بنية الدولة والمؤسسة الحاكمة في واشنطن.

الدور الذي أدته روسيا في الأزمة الأوكرانية وإعادة ضم شبه جزيرة القرم إلى المجال الجيوسياسي الروسي، ثم دورها الغالب في الأزمة السورية، فضلاً عن شبكة تحالفاتها مع الصين وتركيا وإيران من جهة، وعلاقتها المستجدة بالسعودية ومصر والعراق وإسرائيل، وحتى علاقتها المعقدة بالولايات المتحدة في سورية، من جهة ثانية، أمور تُظهر أن روسيا كانت الدولة الكبرى التي عرفت كيف تقارب الظروف والشروط التي تمليها موازين القوى العالمية والإقليمية، وأنها بالتالي اعتمدت استراتيجيا متماسكة نسبياً. ولذلك يمكن القول إن روسيا باتت تحتل موقعاً في التوازنات الدولية الجديدة غير المستقرة، يمنحها نوعاً من التفوق التكتيكي الذي لا يخفي في أي حال نقاط ضعفها البنيوية اقتصادياً واستراتيجياً. ويظهر التفوق الروسي هذا بالمقارنة مع سياسة دونالد ترامب الهوجاء وإقدامه على فتح جبهات متعددة في آن واحد ضد كوريا



الشمالية، وضد إيران والاتفاق النووي، وضد الصين وروسيا، علاوة على المعارك ضد "داعش" و"حماس" و"حزب الله"، وتفجير خلافات مع الحلفاء المعنيين باتفاقية "نافتا" لشمال أميركا، أو الحلفاء الآسيويين المعنيين باتفاقية التجارة الحرة عبر المحيط الهادىء، فضلاً عن الخلاف المتفاقم مع ألمانيا وفرنسا بشأن اتفاقية المناخ والاتفاق النووي مع إيران ومشروع "الصفقة التاريخية" في شأن فلسطين.

وثمة تساؤلات متزايدة عن حالة التضعضع والتخبط التي تعانيها السياسة الأميركية بسبب توجهات ترامب، وتعدد مراكز صنع القرار في واشنطن، وما إذا كانت هذه الحال تقود إلى التقليل من أهمية المنافسة الدولية مع القطبين الروسي والصيني لمصلحة التركيز على إيران باعتبارها "عدواً رئيسياً". وهذه الحالة التي سبق أن أصابت سياسة إدارة بوش الابن عندما ربطت بين العراق والإرهاب واعتبرتهما الأولوية الاستراتيجية، إنما تترك المجال مفتوحاً أمام روسيا لاستعادة دورها كقوة كبرى عالمية، مثلما تخدم الصين كي تصبح الدولة الكبرى الثانية عالمياً بفضل طاقتها الاقتصادية الهائلة، وتمسّكها بحرية التجارة والعولمة المفتوحة.

ولا نقع في المغالاة إذا قلنا إن حصيلة التوازنات الدولية في سياق أزمة انتقالية تشهد تراجعاً للهيمنة الغربية، لا يمكن بموجب النظرية السيستامية إلاّ أن تلقي بثقلها على المنطقة العربية/الإسلامية التي عرفت خلال الفترة ٢٠١٠ ــ ٢٠١١ ثورة إقليمية شاملة ظلت بعيدة عن توقعات مراكز الأبحاث والاستخبارات الغربية، وأسفرت عن متغيرات وانقلابات وحروب في عدد من الدول مثل مصر وتونس واليمن والعراق وسورية. وطغت على التقلبات السريعة وغير المسبوقة في موازين القوى، ظاهرة الثورة المضادة الزاحفة وسط الفوضى وفقدان السلطة المركزية السيطرة على وحدة أراضي الدولة ومقومات بقائها في بعض البلاد العربية، نتيجة تضافر انفجار التناقضات الداخلية مع تصاعد التدخل الخارجي.

الثورة والثورة المضادة

لقد ساعد تفكّك آليات النظام العربي في انطلاق ثورات من داخله سُميت "الربيع العربي"، كونها نزعت إلى التجديد ووقف التردي ومظاهر الانحطاط. ولا يغير في هذا الأمر الخطير، أن تكون قوى خارجية ومنظمات وجمعيات أهلية عالمية قد شجعت على نشوب هذه الثورات عبر صوغ بيانات وإصدار دعوات إلى التحرك والاحتجاج. فهذا الأمر الذي يتصل بديناميات التفاعل بين النسقين الإقليمي والدولي، لا يمكن أن يحجب حقيقة أن المجتمعات العربية في البلاد التي نشبت فيها الثورات، كانت جاهزة، لاعتبارات موضوعية، للتمرد على النظام بدليل الانتشار السريع والمتزامن لشرارة الثورة. ولقد رأينا كيف أن هذه الثورات تزامنت في عدة دول عربية، وتفاعلت بالمنسوب إياه سياسياً وعاطفياً، إذ كانت الشعارات متشابهة، بل متطابقة أحياناً، ضد أنظمة الحكم الاستبدادية والتهميش السياسي والظلم الاجتماعي، ومن أجل إعادة الاعتبار إلى كرامة الإنسان، وتجديد الأمل بالمستقبل لملايين الشباب العرب الباحثين عن الحرية والمساواة والتقدم.

انفجرت الثورات في مجتمعات عربية تمثل مجتمعة توليفاً أنثروبولوجياً لتركيبة الدول الـ ٢٢ الاقتصادية الاجتماعية المعقّدة، فقد كان بينها المجتمع النفطي الغني



والمتناسق سكانياً، والمتعدد المذاهب والطوائف، والقبلي... ولذلك يصح فيها القول إنها كانت في المحصلة ثورة عربية إقليمية ضد عناصر الانحطاط والتخلف السياسي والعنف السلطوي والفساد والإهمال. وهذا الطابع الإقليمي الشامل يفسر الطريقة المعقدة التي تعاملت بها القوى التقليدية والمحافظة مع هذه الثورة/الثورات، إذ أقدمت دول محافظة على التحالف مع تيارات بعينها أو تبنّت قوى معتدلة، أو شجعت قوى دينية متطرفة كي تخرق الثورات وتحرفها عن أهدافها بعدما زودتها بالسلاح والمال. كما ركّزت مؤسسات الثورة المضادة على فلسطين لإبعادها عن التيار الثوري الجارف، وبالتالي إيجاد المبرر لتجاهل القضية الفلسطينية بصفتها القضية المحورية للنظام الإقليمي العربي.

ولدى انهيار الستاتيكو الإقليمي تحت وطأة هذا المد الثوري المزلزل، تجلت أزمة غياب القيادة العربية بأجلى صورها، وفُتح الباب لتركيا بعد إيران كي تكرسا التموضع في قلب الجغرافيا السياسية العربية، وهي عملية ستؤدي إلى تنافس تركي – إيراني على استقطاب البلاد العربية، ثم إلى تدخّل روسيا تحت عنوان منع انهيار النظام السوري، وتعويض النقص الغربي في "الحرب على الإرهاب".

إن تراكم عوامل القصور والتراجع والانكفاء إلى سياسة المحاور إزاء الأزمات العراقية والسورية والليبية واليمنية، أدى إلى تفتيت السياسة الخارجية العربية، وشكّل بنية جاذبة للنشاطات الإيرانية الثقافية والسياسية تحت عنوان نصرة فلسطين ومواجهة التهديد الإسرائيلي، كما سمحت لتركيا الأردوغانية بأن تطرح "العثمانية الجديدة" بديلاً من النظام العربي، معتمدة على طاقتها الاقتصادية وقدرتها على التدخل المتدرج في سورية وحيازة قواعد عسكرية في منطقة الخليج والبحر الأحمر، فضلاً عن تحالفها مع جماعة الإخوان المسلمين واعتماد خطاب مناهض لإسرائيل أكثر تشدداً من الخطاب الرسمي العربي. وكانت إيران سبقت تركيا إلى التموضع الفاعل في إدارة الأزمتين العراقية والسورية، فظهر بوضوح التنافس الإيراني – التركي على الزعامة الإقليمية، والتقاطع الروسي – الإيراني على احتواء التمدد التركي في الميدان السوري، وذلك قبل أن تقرر البراغماتية الأردوغانية، إعادة التموضع والتقارب مع المحور الروسي – الإيراني، بعدما تحول استدعاء التدخل الروسي إلى العامل الحاسم في تطورات الأزمة والحرب في سورية، ثم اقتراب الوجود الروسي من موقع القوة الإقليمية التي لا يمكن تجاوزها. وانكشف هزال السياسات العربية أكثر مع إقدام المملكة العربية السعودية على استدعاء الدعم الأميركي المباشر وغير المباشر في نزاعها مع قطر وإيران، وتورطها المأسوي في الحرب اليمنية، وقبول التدخل العسكري الأميركي والأوروبي في سورية وليبيا على خلفية حرب عالمية مزعومة ضد الإرهاب.

خلاصة موقتة

تزامن منعطف سنة ٢٠١١ العربي مع السنة التي تراجعت خلالها الهيمنة الإقليمية لواشنطن إلى أدنى مستوى منذ الذروة التي بلغتها في سنة ١٩٩١،[٦] عندما نشرت قواتها بشكل دائم في منطقة الخليج على مرأى من الاتحاد السوفياتي الذي كان يعاني سكرات الموت،



وسحقت العراق عسكرياً. وحتى ذلك الوقت كان الشرق الأوسط إجمالاً (وبصرف النظر عن التعريف الجيوسياسي المعتمد: الشرق الأوسط، الشرق الأدنى، الشرق الأوسط الجديد أو الكبير...) يُعتبر نظاماً دولياً فرعياً[٧] تشده فاعلية شديدة قوامها تشكيلان نزاعيان رئيسيان ومجموعة من التشكيلات الثانوية؛ أمّا التشكيلان الرئيسيان فهما الصراع العربي ــ الإسرائيلي، أو ما يسمى باللغة الدبلوماسية النزاع في الشرق الأوسط، والنزاع الإيراني ــ الأميركي في الخليج وشبه الجزيرة العربية.

وكان من الصعب لاعتبارات نظرية وعملية، الفصل بين التشكيلين الرئيسيين، وذلك لانخراط جمهورية إيران الإسلامية في الصراع العربي ــ الإسرائيلي، والتحديات التي راحت تطرحها السياسة الإيرانية، ولا سيما البرنامج النووي، ثم الاتفاق بشأنه مع الدول الكبرى.

الآن لم يعد ممكناً الحديث عن التشكيلين المذكورين من دون إدراك ما طرأ من تحولات في بيئة الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، إذ إن التشكيل الأول عرف تراجعاً للفاعلية العربية بسبب التطبيع المصري ــ الأردني مع إسرائيل، ثم التسوية المثقوبة الإسرائيلية ــ الفلسطينية عبر عملية أوسلو. وقد فتح التراجع العربي المجال للتقدم الإيراني في الموضوع الفلسطيني في مرحلة أولى، وتلا ذلك تموضعاً تركياً في مرحلة ثانية. أمّا التشكيل الثاني، فاستوعب بالتدريج دوراً عربياً خليجياً بدأ دفاعياً أولاً، ثم تحول هجومياً تحت عنوان الرد على النفوذ الإيراني القادم إلى اليمن بعد البحرين. هذا فضلاً عن الاستقطاب الأميركي ــ الإيراني بشأن العراق، وانخراط السياسة التركية في اللعبة السياسية العراقية، والتقاطع الإيراني ــ التركي فيما يتعلق باحتواء وضبط نزعة الاستقلال الكردية.

ولا تكتمل محاولة الإحاطة بالبيئة الدينامية للصراع في الشرق الأوسط من دون تصور مآلات الدور الروسي الجديد، وأبعاد المواجهة بشأن الأزمة السورية، بين المحور الروسي ــ الإيراني والكتلة الغربية الأطلسية التي أخذت تضيق على هامش الشريك التركي النازع إلى التقارب المحسوب مع موسكو وطهران. وفي هذا الإطار يلح السؤال: هل الصراع الروسي ــ الغربي بشأن سورية والشرق الأوسط ينطوي على تشكيل نزاعي جديد يصبّ في الأزمة الانتقالية للنظام الدولي؟

ثم تأتي في هذا السياق أسئلة أُخرى تتعلق بالتشكيلات النزاعية الثانوية: ما هي طبيعة وحدود التوتر السنّي ــ الشيعي (الذي ينعكس على الخلاف السعودي ــ الإيراني) الذي يتمظهر في تيارات سلفية مثل "داعش" و"القاعدة"، أو في النشاطات الإيرانية ضد ما يسمى "الخطر التكفيري" حيناً، و"التهديد الإرهابي" حيناً آخر؟ في أي خانة من التشكيلات تندرج صراعات المحاور العربية في اليمن وليبيا وسورية؟ ماذا عن الخلاف العربي ــ الكردي، والحرب التركية لمنع ظهور الدولة الكردية على الخريطة الإقليمية؟

هكذا يمكن أن نستوحي الجيولوجيا التكتونية[٨] لنصور البيئة الجيوسياسية للصراع في الإقليم العربي ــ التركي ــ الإيراني على أنها حركة تدافع بين كتل تكتونية تمثل حرباً باردة عربية، وكتل تكتونية أُخرى تمثل حرباً باردة إيرانية ــ أميركية، وكتل تكتونية ثالثة تمثل حرباً باردة روسية ــ أميركية. ويبدو واضحاً الآن أن الحرب الباردة الإقليمية/الدولية التي تنشط فيها أميركا وإيران وروسيا وتركيا، تطغى على الحرب الباردة العربية، إذ إن الأدوار الروسية



والإيرانية والتركية تشكل "سقفاً" للعبة الحرب والتسوية في سورية والعراق وشبه الجزيرة العربية.

ما عادت ديناميات الصراع في إقليم الشرق الأوسط وقلبه العربي النابض، تنتظم حول محورين رئيسيين متراكبين يغذي أحدهما الآخر فحسب، بل صار المحور الشرقي الأوسع (إيران وروسيا وتركيا) يمارس تأثيراً أكبر في المحور العربي ــ الإسرائيلي، نظراً إلى تداعيات الحضور الروسي والإيراني والتركي على ميزان القوى الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

لقد طفت على سطح الحرب الباردة الإقليمية في الآونة الأخيرة، مؤشرات إيجابية في شبكة العلاقات التركية ــ الإيرانية، والروسية ــ التركية، والروسية ــ الإيرانية، الأمر الذي سمح لبعض المراقبين بالنظر إلى منظومة التعاون والتنسيق بين تركيا وإيران وروسيا باعتبارها مؤهلة لمواكبة المرحلة الانتقالية في سورية والعراق، ودفعها نحو الحل السياسي.

وبناء على سيناريو متفائل يستند إلى تراجع النفوذ الأميركي وعودة الدور الحاسم لروسيا في الأزمات الإقليمية، طُرح تصور لإمكان قيام آلية للتعاون والأمن الإقليمي تضم المجموعة العربية وإيران وتركيا وروسيا تمهيداً لتأسيس نظام إقليمي جديد يحدّ من تأثير الشراكة الأميركية ــ الإسرائيلية، ويحبط الصفقة التي يحاول ترامب فرضها سعياً لتهميش القضية الفلسطينية، وفصلها عن محيطها العربي/الإسلامي. ■

المصادر

١ يرد مفهوم الأزمة الانتقالية هنا استناداً إلى صيغة العملية الانتقالية التي يعتمدها إيمانويل تود ويوسف كرباج بالمعنى الشامل للتحولات الديموغرافية والثقافية والذهنية. ووفقاً لهذا المضمون، فإن الاضطرابات والتقلبات التي تحدث اليوم في العالم العربي/الإسلامي يمكن أن تُفهم كمؤشرات إلى فقدان البوصلة الخاصة بالحقبات الانتقالية.



انظر: Youssef Courbage & Emmanuel Todd, Le rendez-vous des civilisations (Paris: Editions du Seuil et la République des Idées, 2007), pp. 5-9.

٢ في المقاربة السيستامية أن أي كائن حي، أكان من الحيوان أم البشر أم الطبيعة، يمكن أن يُعتبر نظاماً، ويُدرس كنظام يخضع لعدد من القوانين العامة. وأن جميع هذه النظم ذات الطبيعة المتنوعة، تعاني المشكلات إياها، أي التحكم المستمر في علاقاتها مع البيئة المحيطة، والتنظيم الفاعل على عدة مستويات، والقدرة على الحفاظ على الهوية، والحاجة إلى المرونة في السلوك، والاستعداد لقبول نوع من التطور. وتقوم النظرية السيستامية على أربعة مفاهيم أساسية لعمل النظام السياسي أو الاقتصادي هي: التفاعل والشمولية والتنظيم والطبيعة المركّبة. أمّا المبادىء الأساسية التي تعطي معنى لمفهوم النظام فهي "الحدود" التي تفصله عن بيئته، والتي هي عرضة للاختراق، والعناصر المكونة من المجتمعات البشرية أو المؤسسات الاقتصادية، وشبكة علاقات ونقل واتصال تتعلق بالطاقة والمعلومات بالأشكال كافة.

انظر: Daniel Duraud, La Systémique (Paris: Pesses Universitaires de France/PUF, 12ème édition, 2013), pp. 7-20.

٣ يقع موضوع أطوار التاريخ الانتقالية في عدة حقول بحثية، ويحيل إلى مسألة التحقيب في التاريخ، ويقود إلى حقبة تسمى المرحلة الانتقالية أو الطور الانتقالي أو الزمن الانتقالي، وهي أزمنة تطول أو تقصر وتندرج في سياقات تاريخية تتسم بملامح خاصة. ويستخدم كمال عبد اللطيف مفهوم زمن المراجعات الكبرى بحيث يصبح الطور الانتقالي العربي عقب انفجارات ٢٠١١، مرادفاً لزمن المراجعات الكبرى.
انظر: كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات العربية: زمن المراجعات الكبرى"، في مجموعة من المؤلفين، "أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية" (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٥)، ص ٣٣ ــ ٦٤.

٤ انظر في هذا الشأن إيمانويل تود الذي يقدّم "نموذجاً تفسيرياً" لتفكّك آليات النظام الأميركي. انظر: إيمانويل تود، "ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكيك النظام الأميركي"، ترجمة محمد زكريا إسماعيل (بيروت: دار الساقي، ط٢، ٢٠٠٤)، ص ٢٥ ــ ٤٦.

٥ يلاحظ جيلبير الأشقر الاختلاف اللافت بين احتلال الولايات المتحدة الصدارة المطلقة في الحرب ضد العراق وحرب أفغانستان من جهة، ودورها المتواري في الخلفية خلال الهجوم الجوي على قوات القذافي في ليبيا، ويرى أن "مبدأ أوباما" الذي تلخصه صيغة منسوبة إلى أحد مستشاري الرئيس، وهي "القيادة من الخلف" (leading from behind)، إنما يعود إلى الانتكاسات الأميركية في المنطقة، فضلاً عن تراجع تفوقها على الصعيد العالمي.
انظر: جلبير الأشقر، "الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية"، ترجمة عمر الشافعي (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٣)، ص ٢٥٢.

٦ المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

٧ أي أنه يتشكل من ٣ مجموعات من الدول هي المجموعة العربية وإيران وتركيا التي تتميز بالجوار الجغرافي وبوتيرة كثيفة من التفاعلات البينية.

٨ استناداً إلى نظرية تكتونية الصفائح، أو حركية الصفائح، فإن سطح الكرة الأرضية يتوزع على نحو ١٢ صفيحة، أو كتلة هائلة متحركة فيما بينها. هذه الكتل التي تبلغ كثافتها بالمتوسط ٧٠ كيلومتراً، تنزلق بسرعات متفاوتة، بينما القارات المؤطرة بهذه الكتل تنقاد آلياً بهذه الحركية التي تجعل الصفائح تتراكب وتتشابك فيما بينها، فينتج من ذلك خطوط صدع وزلازل وبراكين.